قراءةٌ في مَواقفِ النّظام والمُعارضةِ في سوريا من المِلَفِ الكُردي

سعود حسين

دراسات وأوراق بحثية تنشرها
مجلة شار ضمن مشروع شيان 2

قراءةٌ في مَواقِفِ النّظامِ والمُعارضةِ في سوريا من المِلَفِ الكُردي

ورقة بحثية من إعداد: سعود حسين

Magazine

Siyan Project

الآراء الواردة ضمن الدراسات والأوراق البحثية تخص
الباحثين والمعدين، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

فهرس

ملخّصٌ تنفيذي **5**

مُقدّمة **7**

أولاً: الأحزابُ الكُردية ومعارضتها للنظام السوري **11**

ثانياً: مراحل الظهور العلني للمعارضة السورية والتفاهم حول الأهداف السياسية **14**

ربيعُ دمشق 14

إعلانُ دمشق 16

جبهةُ الخلاص 18

ثالثاً: المشاركة الكردية في مؤتمرات المعارضة **19**

مشاركةُ الكُرد في الحراك الجماهيري 19

مؤتمرُ سمير اميس 21

مؤتمرُ المجلس الوطني السوري 21

مؤتمرُ القاهرة 22

مؤتمرُ لندن 23

الإدارةُ الذاتية (مجلس سوريا الديمقراطي) ودعمها لحوار المكونات في شمال وشرق سوريا 24

خاتمة **26**

مُلخَّصٌ تنفيذي

اتّسمت العلاقة بين المكون الكردي والنظام السوري، بالتأزم وانعدام الثقة منذ انقلاب حافظ الأسد، واستمرت كذلك طوال فترة حكم بشار الأسد، إذ تعامل النظام مع الملف الكردي وفق صيغٍ أمنية فقط، وحتى بعد اندلاع الانتفاضة في 2011، بقي النظام محافظاً على موقفه الإنكاري تجاه القضية الكردية، وبدا ذلك واضحاً عبر خطابات رأس النظام والمسؤولين العسكريين والمدنيين الذين تضمنت تصاريحهم رسائل تهديدٍ موجّهة للكرد مرفقةً بدعوات «العودة إلى حضن الوطن» رغم الدور الذي لعبته قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الدفاع عن مناطق تقدّر بثلث مساحة سوريا وتحريرها من سيطرة عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، كذلك كان الكرد هم الطرف الفاعل الأقل تصادماً ومواجهةً مع النظام السوري طوال سنوات الحرب الماضية.

سرّبت العديد من المنصات الإعلامية، أخباراً عن حواراتٍ بين الإدارة الذاتية والنظام السوري لمناقشة الملفات الأمنية، وتحديداً؛ أمن وحماية الحدود الشمالية بعد هجمات الجيش التركي على المناطق الكردية واستخدامه "الجيش الوطني السوري" كذراعٍ في عملية الاستهداف، لكن تلك الحوارات التي جرت برعايةٍ روسيّة، لم تتطوّر لمناقشة الملفات السياسية والاقتصادية، بحجة وجود قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والدعم العسكري الذي تقدمة لقوات سوريا الديمقراطية في محاربة داعش، ومنع قوات النظام السوري من السيطرة على مصادر الطاقة (آبار نفط، سدود، توليد الطاقة، المعابر الحدودية) مع وجود مربعاتٍ أمنية للنظام السوري في كل من (القامشلي والحسكة) إضافةً لفوجي الجيش السوري في طرطب جنوبي قامشلي وجبل كوكب في الحسكة.

في السياق ذاته، لم تتمكّن المعارضة من توفير حاضنة حقيقية للكرد، وإنما كانت العلاقة متوترة بين الطرفين منذ بداية الثورة السورية، بسبب التدخلات الإقليمية والتحكم بقرارات المعارضة، ما خلق أزمة ثقة تجاه المعارضة وتحديداً المسلحة منها بعد اعتداءاتها المباشرة على المدنيين واحتلالها العديد من المناطق الكردية في (عفرين، تل أبيض وسري كانييه) وممارسة أفظع الانتهاكات بحق المدنيين، والمساهمة في تهجير مئات الآلاف من المدنيين باتجاه المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية.

اتّخذ المجلس الوطني الكردي موقعاً واضحاً في صفوف المعارضة السورية، متبنّياً صفة "ممثل المكون الكردي"، إلا أن المعارضة وعبر انتهاكات قواتها العسكرية المتمثّلة بالجيش الوطني السوري وتهميشها السياسي لدور المجلس في اتخاذ القرارات، أدى لإضعاف موقف المجلس بين حاضنته الجماهيرية.

لم تستطع المعارضة الإعلان عن أيّة وثيقةٍ واضحة تُعبّر فيها عن شكل سوريا ودور المكونات وحقوقهم القومية، وإنما تنصّلت مراراً من تحديد موقفٍ واضح تجاه المطالب القومية للكرد، ويتضح هنا دور تركيا وتحكّمها بصياغة مواقف وقرارات المعارضة التي باتت مستتبعةً كلياً.

يحاول مجلس سوريا الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي التوافق مع شركائهما من باقي المكونات في مناطق شمال وشرق سوريا، لبلورة رؤيةٍ سياسيةٍ حول عموم سوريا، بما يساهم في تعزيز شراكة حقيقية من خلال دعم القوى السياسية والمجتمعية للمكونات، حفاظاً على الأمن والسلم المجتمعي، في مواجهه مخاطر عودة النظام أو الهجوم التركي أو مخاطر التنظيمات الراديكالية التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

مُقدّمة

اتّسمت مرحلة تسلّم قيادات حزب البعث السلطة في سوريا عام 1963 بحظر الحياة السياسية، لحين قيام حافظ الأسد بالانقلاب الداخلي عام 1970 والذي سمي بالحركة التصحيحية ضمن الحزب، وتمثّل ذلك بإبعاد معارضيه ووضع دستورٍ جديد يكون فيها حزب البعث القائد للدولة والمجتمع.

وقد سمحت السلطات لمجموعةٍ من الأحزاب السياسية، بممارسة العمل السياسي العلني انحصرت بأحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية)، وهي مجموعةٌ من الأحزاب المقرّبة من النظام أو التي آثرت التّقرّب منه خوفاً من القمع والملاحقة، وقد تبنّت معظم تلك الأحزاب، أفكاراً عربية قومية أو اشتراكية وشيوعية ليس لها تأثيرٌ ملموس في الحياة السياسية، سوى تقديم الشرعية للنظام السوري (1).

منع النظام أحزاب الجبهة من العمل ضمن صفوف الشباب من (الطلاب) وكذلك داخل الجيش وباقي الأجهزة العسكرية والأمنية، وفتح مكاتب لها وسمح بإصدار صحف ومجلات صادرة عنها حتى بداية عام2001، حين سمح لها بشار الأسد بمزاولة نشاطاتها السياسية في المحافظات السوريّة، وكان النظام قد وعد بسنّ قانون عصري ناظم لعمل الأحزاب السياسية منذ عام 2003، لكنه لم ينفذ (2).

أدى ذلك، إلى تحجيم العمل السياسي وحظره، بعد فرض قانون الطوارئ (3) الذي بموجبه تم التعامل مع جميع الحركات والأشخاص المعارضين سياسياً عبر زجّهم في المعتقلات، ورغم ذلك؛ حاول المعارضون ممارسة نشاطاتهم بشكلٍ سري في عموم سوريا.

حاولت الحركة الكردية منذ تأسيس أول حزبٍ سياسي عام 1957، تجسيد التطلعات السياسية للكرد، ضمن محاولةٍ من الرعيل المؤسّس لتنظيم الحياة العامة للمدنيين، وذلك مع تكوّن الدولة السورية الحديثة عَقِب فترةٍ زمنية وجيزة من الحرية السياسية ومشاركة عدد من الشخصيات الكردية في تأسيس الجمهورية السورية.

غير أن تسلّم القوميين والعروبيين السلطة في سوريا خلال فترة الاستقلال؛ قَلَبَ الموازين، إذ تميّزت تلك المرحلة بتصاعد الأيديولوجيا والفكر العروبي الداعي إلى الوحدة العربية في عددٍ من الدول، وقُمِعت الحريات السياسية، وعُزِّز دور الأمن والجيش في الحياة المدنية، ما انعكس سلباً على جميع مكوّنات المجتمع، وبقيت محكومةً بالسياسة العامة لتلك الأنظمة الشمولية.

مارس النظام السوري على مرِّ عُقود حكمه، أشكالاً متعددة من السياسات الاستثنائية تجاه الكرد في عموم سوريا، أدى ذلك إلى محدودية التواصل بين المجتمع الكردي والنظام السوري، ما تسبّب في خلق فجوةٍ بين المدنيين وكل ما يرتبط بالنظام من مؤسسات، نظراً للرقابة الأمنية والقمع العاري من قبل الأجهزة الأمنية. إضافةً لإصدار النظام جملةً من القوانين والمراسيم التشريعية التي كانت تلامس الحياة العامة للمدنيين، بغية التشكيك بالحالة الوجودية للمكون الكردي.

وقد ساهم حزب البعث ورئاسة مجلس الوزراء، بإصدار تلك القوانين، ورافق ذلك نشر "مقالات وأبحاث تضع الوجود الكردي كمصدر خطر يتهدّد القومية العربية، كما تشرح طرقاً وسياسات للحدِّ من تأثير الوجود الكردي، عبر التضييق وتطعيم ديمغرافيا المنطقة بالمكون العربي كـ (قانون الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة 1962، والحزام العربي في الجزيرة السورية 1965 وتعريب القرى والبلدات الكردية بهدف إضافة الطابع العربي على المنطقة 1978، والقرار رقم 1012 للعام 1986 القاضي

بمنع التحدّث بغير اللغة العربية في جميع المؤسسات والدوائر الرسمية التابعة للدولة، القرار رقم 1865 الصادر عن محافظ الحسكة بمنع الغناء باللغة الكردية في الأفراح والمناسبات).

إضافةً للمرسوم 49 لعام 2008 الخاص بالقانون العقاري في المناطق الحدودية والقاضي بمنع وضع أيّ نوع من "الدعاوى والرهن والحجوزات والقسمة والتخصص.. " على العقارات، إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية، الأمر الذي يدعو إلى تدخّل الأجهزة الأمنية للحصول على تلك الموافقة.

كان للتضييق الاقتصادي؛ أثره البالغ على المدنيين، وذلك بعرقلة ومنع تنفيذ مشاريع صناعية وإنتاجية تساهم في تشغيل اليد العاملة مثل باقي المحافظات، مع وجود هامشٍ ضيق يسمح بتوظيف الكرد ضمن القطاعات الخدمية والتعليمية، وأدت هذه السياسات- إضافةً لعواملَ أخرى كالجفاف- إلى الدفع بمئات الآلاف للهجرة نحو المدن الكبيرة بحثاً عن سبل العيش (4).

شاركت الأحزاب الكردية وبعض الشخصيات المستقلة مراراً في الانتخابات البرلمانية (مجلس الشعب)، لم يستطيعوا الفوز في التمثيل البرلماني سوى مرةً واحدة فقط، وهي الدورة البرلمانية لعام 1990 بواقع ثلاثة مقاعد عن محافظة الحسكة ضمن الحيّز المخصص للمستقلين.

وبعد تلك الدورة وقبلها أيضاً، كانت مخصّصات جميع المحافظات توزّع على حزب البعث وقائمة الجبهة الوطنية التقدمية، مع وجود قائمة الظل الخاصة بالأشخاص المقرّبين من النظام للفوز بمقاعد المستقلّين، استطاع الكرد من خلال تلك التجربة الوحيدة، طرح ملف المجرّدين من الجنسية والمسائل المتعلّقة بالقضية الكردية

للنقاش ضمن جلسات البرلمان، لكن ذلك لم يترك أيَّ أثرٍ ملموس لحلِّ تلك القضايا من جانب النظام (5).

رفض النظام السوري الاعتراف بالحالة السياسية الكردية وحتى المجتمعية، وبقيت أحزاب الحركة الكردية تحاول الصمود في وجه قمع النظام، إضافة لمحاولتها التواصل مع المعارضة السورية التي كانت قد بدأت ببعض النشاطات مع بداية تسلّم بشار الأسد الحكم في سوريا منذ منتصف عام 2001، عبر المنتديات السياسية التي كان النظام قد سمح بشكلٍ غير معلن لعقد عدد من الجلسات، سرعان ما قُمِعت بفعل الاعتقالات التي طالت مؤسسيها وروادها.

لم تستطع المعارضة السورية طيلة سنوات الحرب، الاتفاق مع أحزاب الحركة الكردية على تصوّرٍ مشترك لشكل سوريا المستقبل وكيفية التعامل مع الملف الكردي على اعتباره قضيةً قومية، بالرغم من مشاركة الأحزاب الكردية المنقسمة بين تيارين أساسيين والمتمثلة بالمجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية التي تشكّلت مؤخراً، ضمن هيئات المعارضة المتنوعة، إلا أن أغلب الحوارات لم تفضِ إلى نتائج مرضيّة للكرد، ما أدى لانسحاب الأطراف المشاركة في الحوارات، أو رحّلت أهم المطالب إلى مراحل لاحقة غير واضحة المعالم.

تردّدت العديد من تشكيلات المعارضة السورية بالتعامل مع المطالب الكردية باللامركزية السياسية (الفيدرالية) واعتبرتها دعوةً لتقسيم سوريا، ولم يتعدَّ مضمون الوثائق التي أصدرتها بخصوص الكرد؛ بضع مبادئ ومفاهيم عن المواطنة والتعددية السياسية والحريات الديمقراطية لجميع المكوّنات، ما كان يتسبب بعراقيل بين الأطراف، إضافةً لتحكّم تركيا وبشكلٍ مباشر في معظم أوجه عمل المعارضة السورية، واعتبارها الملف الكردي في سوريا بمثابة تهديدٍ على أمنها القومي والداخلي.

وقد ازداد الشرخ اتساعاً بين المعارضة والكرد تحديداً بعد العمليات العسكرية للجيش التركي واحتلالها المناطق الكردية، بحجة وجود مقاتلين لحزب العمال الكردستاني في مناطقها الحدودية، كما لم توافق تركيا على تسليم المناطق التي احتلتها للمجلس الوطني الكردي؛ لتتولى هي إدارتها عبر المجالس المحلية التابعة لها، باعتبار المجلس شريك المعارضة أو حتى السماح لمقاتلي (بيشمركة روج آفا) التابعين للمجلس الوطني الكردي لحماية المدنيين في المناطق المحتلة، وإنما تولّت فصائل الجيش الوطني السوري المهام الإدارية والأمنية في تلك المناطق، إضافةً للتحريض المستمر من جانب المعارضة عبر عددٍ من منصاتها الإعلامية تجاه المكوّن الكردي، لتزداد الهوّة بين الطرفين.

أولاً: الأحزابُ الكُرديّة ومعارضتها للنّظام السّوري

رغم محدودية الإنجازات التي حقّقتها أحزاب الحركة الكردية؛ إلا أنها استطاعت الاستمرار بالبقاء طيلة فترة حكم النظام السوري، وذلك بفضل نشاطاتها وأدواتها الحزبية البسيطة في ظلِّ سلطة الأجهزة الأمنية سيئة السمعة، وغير الخاضعة لأي شكلٍ من الرقابة القانونية في تعاملها مع المدنيين، ما أدى لتعرض عشرات القيادات والناشطين الكرد للاعتقال والمحاكمات، ولم يطرأ أيّ تغييرٍ يذكر على تعامل النظام مع الملف الكردي طوال عقود، واتسمت بعض الفترات بتخفيف القبضة الأمنية بشكلٍ طفيف، لاسيما فترة صِدام النظام والإخوان في الثمانينيات، لترجع إلى سابق عهدها بعد معالجة ملف الإخوان أمنياً وعسكرياً في تلك الفترة.

استغل النظام السوري توتر علاقاته السياسية مع تركيا، عبر تقديم الدعم والتسهيلات لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في فترة إقامة زعيم الحزب عبدالله أوجلان في دمشق، لكن تلتها حملة من التضييق والاعتقالات بحقّ نشطاء الحزب مع تحسّن العلاقات السياسية بين البلدين.

ورغم محدودية تحرّك أحزاب الحركة الكردية، إلا أنها استطاعت القيام ببعض الخطوات خلال فترات زمنية مختلفة، إذ شَهِدت بداية التسعينيات تحرّكات من عدة أحزابٍ صغيرة شكلت اتحادا مؤقّت فيما بينها، وأطلقت حملة ملصقات وتوزيع بيانات، جوبهت بقمعٍ كبير؛ أدى لزجّ المئات في سجون النظام سيئة الصيت وحوكم العشرات منهم بمُددٍ طويلة، كما عقدت أحزابٌ أخرى بعض اللقاءات والطاولات المستديرة مع أشخاص محسوبين على النظام والمعارضة في تلك الفترة.

عُقدت في كل من قامشلو ودمشق العديد من جلسات ما سُمّي (حوار وطني) عام 2001 بين مكوّنات منطقة الجزيرة والمعارضة السورية، طُرِحت من خلالها نقاشات مستفيضة حول القضية الكردية وآثار القوانيين الاستثنائية المُطبّقة بحقّ المكون الكردي والحريات السياسية في سوريا تحت مسمى "الطاولة المستديرة"، إضافة للندوات والحوارات التي كانت تقيمها الأحزاب بشكلٍ سري(7).

تميّزت الحالة المجتمعية الكردية، باعتبار أحزاب الحركة الكردية تمثّلها سياسياً، والالتزام بقرارتها وأنشطتها الحزبية والسياسية، توجّهت أطياف من الأحزاب للتعبير عن رفضها لسياسات النظام بالوسائل السلمية، عبر المظاهرات والاعتصامات في العاصمة دمشق، حيث اعتُبِر ذلك نقلةً نوعية في مواجهه النظام مع نهاية عام2002 ضمن الحالة الكردية تحديداً وفي سوريا عموماً. لتنتقل تلك النشاطات لاحقاً إلى مختلف المناطق الكردية وتحديداً مع انتفاضة آذار 2004.

امتنع النظام السوري عن التواصل السياسي مع الأحزاب، حيث كانت تعتبر الملف الكردي ضمن الملفات الأمنية، واقتصرت بعض اللقاءات القليلة جداً وضمن إطار التنوع المجتمعي في سوريا، بين مشايخ بعض العشائر الكردية وبشار الأسد، وفي المرة الوحيدة التي وُجِّهت فيها دعوة رسمية للأحزاب الكردية، رفضت الأحزاب حضور اللقاء بسبب اختلاف وجهات نظر قياداتها حول اللقاء، إذ جاءت الدعوة خلال فترة تصاعد الاحتجاجات الشعبية، وبالتالي خشيت الأحزاب من أن حضور اللقاء قد يؤدي لفقدان حاضنتها الجماهيرية ضمن فترة كانت تعدُّ الأعنف في المواجهات بين النظام و المعارضة، إضافة لتوجيه مجموعات الحراك الشبابي الكردي المشارك في الاحتجاجات رسائل تحذير لقيادات الأحزاب من مغبة التواصل مع النظام والدعوة بأن قيادات الأحزاب لا يمثلون سوى أنفسهم وتوجهاتهم الحزبية، إضافةً إلى خشية قيادات الأحزاب من انقطاع التواصل مع المعارضة في حال حضور هذا الاجتماع، كما أن الضغوط والوعود بأن النظام لن يستمر طويلاً؛ أدى إلى إعادة بعض الحسابات والعدول عن فكرة لقاء بشار الأسد آنذاك. (6)

من جانبه واصل النظام السوري خطاب الرافض لأي اعترافٍ بالحالة الكردية (السياسية، العسكرية والمجتمعية)، إنما يستمر بتوجيه المزيد من الاتهامات إلى قوات سوريا الديمقراطية، واتهامها بجملة من العبارات عبر قنواتها الرسمية ومنصاتها الإعلامية، بسبب تنسيقها مع قوات التحالف الدولي لمحاربة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهي القوات الأقل تصادماً مع قوات النظام السوري طوال سنوات الحرب، إذا ما تم المقارنة بينها وبين المعارضة المسلحة عموماً.

ثانياً: مراحل الظهور العلني للمعارضة السياسية في سورية والتفاهم حول الأهداف السياسية

ربيعُ دمشق

مع بدء حقبة حكم بشار الأسد في منتصف عام 2000، كانت هناك وعودٌ بحزمة إصلاحات ستشهدها سوريا على مختلف الأصعدة (القانونية، السياسية الاقتصادية)، وذلك وفقاً لخطاب القَسَم الذي كان قد أدلى به أمام مجلس الشعب، معتبراً أن هناك "رأي آخر" ضمن تطرقه للديمقراطية وأهمية تطبيقها كتجربةٍ مجتمعية وتطوير الجبهة الوطنية الديمقراطية، في إشارةٍ لوجود طيفٍ مُعارِض من السوريين وإمكانية إصدار قانونٍ للأحزاب ينظّم الحياة السياسية، وحديثاً مطولاً عن مسيرة التطوير والتحديث والشفافية، تلك المصطلحات التي لم يكن التطرق لها معتاداً في خطابات النظام (8).

مهّد ذلك لمجموعة من المعارضين والمثقفين للإعلان عن بيان حمل توقيع (99) شخص، وسُمّي بإعلان التسعة وتسعين، وتلاه بيان (1000)، دعا فيه الموقّعون إلى الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ليترافق ذلك بافتتاح عددٍ من المنتديات والصالونات السياسية في مختلف المحافظات السورية، منها "منتدى الحوار الوطني، منتدى جمال الأتاسي" وكانت تُعقد فيها جلسات نقاش أسبوعية تتناول مجمل الأوضاع في سوريا، سرعان ما أغلقتها الأجهزة الأمنية واعتقلت الناشطين فيها، متهمة إياهم بزعزعة الأمن والاستقرار ومحاولة تغيري الدستور السوري بطرقٍ غير مشروعة (9).

تميّزت فترة المنتديات بمناقشة وتوصيف سلوك النظام وتعامله مع المواطنين، وكيفية استغلال النظام لموارد سوريا الاقتصادية، وحاجة البلاد لعفوٍ سياسي عن السجناء السياسيين، ووضع قانونٍ يسمح بتنظيم الحياة السياسية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما أثار حفيظة النظام وخشيته من تطور تلك المطالب لحالةٍ سياسية عامة.

من جهةٍ أخرى، كانت فرصةً للمعارضة لتنظيم وترتيب الأفكار، وكانت هناك جدّية من بعض الأطراف لتأسيس أحزابٍ سياسية، وشَهِدت تلك الفترة الإعلان عن لجان إحياء المجتمع المدني وعددٍ من منظمات حقوق الإنسان، إضافةً لعودة عددٍ من الأحزاب وبعض الشخصيات المعارضة للمشهد بعد فتراتٍ طويلة من حظرها على صعيد الحياة العامة والسياسية.

تأثّرت أحزاب الحركة الكردية بفترة ربيع دمشق على اعتبارها كانت أكثر القوى السياسية المعارضة تنظيماً في ذلك الوقت، ولوجود حالةٍ تنظيمية فعلية لتلك الأحزاب ولديها قاعدة حزبية بإمكانها التأثير عليها، ساهمت الأحزاب بجلسات المنتديات لعرض ومناقشة القضية الكردية في سوريا وتأثير القوانين والمراسيم الاستثنائية على الحياة العامة للمدنيين بشكلٍ علني، ضمن عددٍ من الجلسات التي كانت قد خُصّصت لمناقشة الملف الكردي منها "الطاولة المستديرة"(10) في دمشق، إضافةً لعشرات الندوات السياسية التي كانت قد بدأت بمناقشة مجمل التأثيرات السياسية للقضية الكردية على الديمقراطية والحرية العامة، وذلك بحضور أطياف من المعارضة والمكونات المجتمعية (11).

إعلان دمشق

تزايد الضغط الدولي على النظام السوري تحديداً بعد قيام التحالف الدولي بتحرير العراق من نظام البعث في 20-03-2003 ، ساهم ذلك بخلق حالة من رفع المعنويات لدى المعارضة السورية عموماً بإمكانية تدخّل القوى الدولية للقضاء على الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، ومع اندلاع أحداث انتفاضة آذار عام 2004، وما تلاها من اعتقالٍ لآلاف المدنيين، إثر مشاركتهم في تشييع الشهداء الذين فقدوا حياتهم نتيجة إطلاق قوى الأمن الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين، كان ذلك الحدث دليلاً واضحاً لعموم السوريين- وتحديداً المكون الكردي- على مدى دموية النظام السوري في التعامل مع أيّ ملفٍ يتعلق بالحريات العامة، وعدم وجود أيّة نية فعلية للنظام لحلّ القضايا العالقة منذ عقود.

كما كان لتدخّل النظام السوري في السياسات الداخلية لدول الجوار، تحديداً تورّطه في دعم الجماعات المسلحة التي اتخذت طابعاً راديكالياً تحوّلت لاحقاً لمجموعات ساندت الإرهاب الدولي المتمثّل بتنظيم القاعدة في مواجهة قوات التحالف الدولي في العراق، من جهةٍ أخرى؛ تورّط النظام في حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" وصدور القرار 1559 من مجلس الأمن الدولي القاضي بإلزام الجيش السوري الانسحاب من لبنان (12).

دفعت تلك الأحداث المتتابعة، لوضع النظام السوري محلّ إدانةٍ دولية إضافة لتعنته واستمراره في تدخلاته وسلوكه تجاه العديد من الملفات والقضايا الإقليمية والدولية، كما أدى إلى انشقاق نائب رئيس الجمهورية "عبد الحليم خدام" عن السلطة وازدياد حدّة تبادل الاتهامات بينه وبين النظام السوري حول مواضيع تتعلّق بالفساد السياسي والإداري للطرفين.

من ناحيةٍ أخرى، كان النظام يعمل جاهداً للدخول في شراكاتٍ اقتصادية على المستوى الإقليمي "الشراكة الأورومتوسطية" لدعم الاقتصاد السوري والاستفادة من ميزاتها على كافة الصعد، والتي شكّلت منظومة (اقتصادية، مالية، اجتماعية وثقافية) للأعضاء، كما شكّلت شروطها مأزق حقيقي للنظام والتي نصّت على أهمية الشفافية وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ما اضطر النظام للسماح للمعارضة بالقيام ببعض النشاطات المحدودة من دون حدوث أيّ تغييرٍ ملموس على صعيد ممارسات وسلوك النظام. (13)

تشجّعت المعارضة للتنسيق فيما بينها، نتيجة لمجمل الأحداث والعوامل السابقة، وشُكِّل ائتلافٌ سُمّي بإعلان دمشق والذي ضمّ أغلب أطياف المعارضة والأحزاب الكردية ومجموعة من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في 16-10-2005 تمحورت أهم أهدافه السياسية حول أهمية وجود نظام وطني ديمقراطي ونبذ الفكر الشمولي، وضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية ضمن وحدة البلاد، إضافةً لعددٍ من الأهداف العامة متعلّقة بالدين والجيش والحريات العامة (14).

رغم توقيع أغلب أحزاب الحركة الكردية على نص "إعلان دمشق" وبنوده الأساسية، والتي جاءت بعد سنوات من الحوار مع أغلب أطياف المعارضة، لم يتعدَّ نص البيان على مبادئ المواطنة ومساواة جميع الأفراد وضمان حرية الأفراد والأقليات، من دون وجود أيّ تطرقٍ لشكل (الحقوق القومية أو الدستورية) للكرد، وهي من الأهداف السياسية لأغلب الأحزاب المشاركة في الإعلان، حيث لم تستطع الأحزاب إقناع المعارضة بمشروعية مطالبها الدستورية والحقوقية، ولم تتمكّن الأخيرة من تقديم حلول للانتقال لحالةٍ أكثر ديمقراطية، بالرغم من تأييد بعض الشخصيات المعارضة والمشاركة في الإعلان للطرح الكردي ووجود أصواتٍ دعت لعدم تهميش حقوق الكرد (15).

تعرّضت هيكلية إعلان دمشق للانقسامات والتكتلات، لوجود خلافاتٍ فكرية وإيديولوجية وعقائدية، إضافةً لصراع الزعامة بين قياداتها، وذلك ما كان يراهن عليه النظام أساساً، وقد نفذت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات طالت معظم قيادات إعلان دمشق، من ثم أغلقت جميع المنتديات والصالونات السياسية وذهبت بعض القيادات لتوقيع بيان "إعلان دمشق بيروت" ضمّت مثقفين ومعارضين سوريين بالإضافة لقوى سياسية قريبة من قوى 14 آذار المعارض للنظام السوري، بهدف زيادة الضغط الدولي على النظام السوري.

يلاحظ من كل الاتفاقيات الموقّعة بين أحزاب الحركة الكردية والمعارضة السورية وجود تباين لدى المعارضة في كيفية حلّ قضايا القوميات، والتعامل بحساسية مفرطة تجاه إيجاد حلولٍ لها، وتلخيص أيّ حلّ بعباراتٍ شكلية عن "الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان" وترحيل القضايا الخلافية إلى مراحل لاحقة، من دون توضيح صيغ الحل.

جبهة الخلاص

تشكّلت جبهة الخلاص الوطني في سوريا 17-03-2006 بين القطبين الأساسيين نائب رئيس الجمهورية السوري المنشق عبد الحليم خدام، وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، بالإضافة للعديد من الشخصيات السياسية لتوحيد المعارضة في مواجهة النظام السوري، تركّزت أهداف جبهة الخلاص عند إعلانه، على تغيير النظام بالطرق السلمية (المظاهرات، العصيان المدني)، والتركيز على حقوق الأفراد والمساواة والديمقراطية، وأولت أهميةً لاعتبار أن سوريا تُمثّل حاضنة العروبة والإسلام، ذُكِر في

وثيقة المشروع الوطني للتغيير والتي كانت تتضمّن أهداف وآليات عمل الجبهة، بأنه ينبغي إزالة كافة آثار الظلم بحق "الشركاء الكرد" (16).

ولكن بقي ذلك دون تأثير يذكر، بسبب تواجد قيادات وأعضاء الجبهة في عواصم الدول الأوروبية، وبالتالي لم يكن لديهم أيّ وجود أو تأثير ميداني داخل سوريا، واقتصرت المشاركة الكردية على عددٍ من الشخصيات السياسية، بسبب عضوية أحزاب الحركة الكردية في إعلان دمشق (17).

ثالثا: المشاركةُ الكُرديّة في مؤتمراتِ المعارضة السّوريّة:

مشاركة الكُرد في الحراك الجماهيري

مع بدء تسارع رقعة الاحتجاجات الشعبية والتي كانت قد عمّت مختلف مدن سوريا، بقيت جميع أحزاب الحركة الكردية مراقِبة وبحذر لسير تلك الاحتجاجات، مبررة موقفها وبشكلٍ غير رسمي بأنها ربما ستمتد لفترةٍ زمنية وسرعان ما ستخمد، مستبعدين بذلك إمكانية تكرار سيناريوهات الدول التي كانت تشهد ثورات الربيع العربي في المنطقة، من جهةٍ أخرى كانت نظرة الأحزاب أن المحتجين ليس لديهم أجندات واضحة أو هياكل سياسية تنظمهم، وبالتالي كان ذلك بحسب تفسيرهم حالة من الفوضى المؤقتة سرعان ما سيتمكن النظام من قمعها، إضافةً إلى أن الحركة الكردية لم تقتنع بإمكانيه إسقاط النظام عبر الاحتجاجات المدنية.

بعد تحوّل الاحتجاجات إلى العمل العسكري نتيجة قمع النظام وتسارع وتيرة الانشقاقات بين القيادات العسكرية والإدارية، وظهور لجان وتنسيقيات، بالإضافة لمحاولة بعض أقطاب المعارضة التقليدية تنظيم تلك الاحتجاجات، زادت المخاوف لدى الأحزاب وسرعان ما توجّهت لإيجاد هيكليةٍ سياسية تحتضن أحزابها المنقسمة ضمن مجموعات (التحالف الوطني الديمقراطي الكردي، الجبهة الوطنية الكردية، هيئة التنسيق الكردية، حزب الاتحاد الديمقراطي)، فتشكّلت مبادرة أحزاب الوحدة الوطنية الكردية والتي طرحت رؤية وطنية لإيجاد حل للصراع السوري بما يضمن الحقوق القومية للمكون الكردي في سوريا (18).

حاولت المظلة الجديدة السيطرة على مجمل القرارات السياسية ووعدت الحركة الشبابية التي كانت نشأت في تلك الفترة، بإتاحة هامش لتشارك في العملية السياسية، لكن مع ظهور الخلافات السياسية بين أحزاب المبادرة وانقسامها إلى تيارين متداخلين ودعم الحركات الشبابية المقرّبة منها بهدف كسب الأصوات في عمليات الاقتراع، تعرّضت مجموع الحركات الشبابية المستقلة للحل مع تحوّل الأحزاب السياسية إلى المرجع الوحيد للتفاوض مع النظام أو المعارضة.

بسبب تسارع الخلافات بين الطرفين الرئيسين من المبادرة الكردية، طُرِحت عدة أطر تنظيمية بهدف تقريب وجهات النظر والوصول لإجماعٍ كردي وتشكيل وفدٍ مستقل للمشاركة في المفاوضات، تم الاتفاق حينها على تشكيل (الهيئة الكردية العليا)، لكن جميع تلك الصيغ والمبادرات فشلت بفعل التدخلات الإقليمية للمحاور الكردستانية، كما أثّر استهداف المعارضة المسلحة للمناطق الكردية (سري كانييه، المناطق الممتدة بين تل حميس وتل كوجر) والدعم التركي للمعارضة بهدف تنفيذ أجنداتها عبر ضرب المناطق الحدودية، ما دفع الأحزاب الكردية بضرورة تشكيل قوة مسلحة لحماية المنطقة، تحديداً مع تنامي الحركات الإسلامية الراديكالية، لم تظهر أيّ ملامح للاتفاق

بين القوى السياسية؛ ما دفع الطرفين السياسيين (حركة المجتمع الديمقراطي، المجلس الوطني الكردي)، لتشكيل قواتها العسكرية، فكانت النتائج لصالح حركة المجتمع الديمقراطي، سياسياً وعسكرياً بعد خوضها معارك ضد المعارضة والمجموعات الإسلامية في سري كانييه، بعد إعلانها عن تشكيل وحدات حماية الشعب في كانون الثاني عام 2012 (19).

مؤتمر سميراميس

بمشاركة شخصياتٍ من معارضة الداخل ومجموعة من المثقفين، عُقِد مؤتمر في فندق سمير اميس 27-06-2011 بحضور أكثر من 200 شخصية، بالرغم من الكم الهائل من الانتقادات التي وُجّهت للمؤتمرين من معارضة الخارج وصلت إلى حدّ تبادل الاتهامات في رغبة المؤتمرين لفرض الوصاية على الحراك الثوري والرغبة في التفاوض مع النظام، لكن الحضور كان من مختلف مكونات سوريا واقتصرعلى المستقلين، وقد ذكر في المُخرَجات مجموعة من التوصيات العامة للتغيير الديمقراطي، كما تضمن البيان الختامي فقرةً أساسية دُعي فيها للاعتراف بالحقوق القومية للأقليات ضمن وحدة البلاد (20).

مؤتمر المجلس الوطني السوري

ضمن تحضيرات المعارضة السورية لمؤتمر "أصدقاء سوريا"، دعت الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري في 27-03-2012 مندوبي مكوناته لحضور اجتماع لتوقيع "وثيقة العهد والميثاق لمستقبل سوريا" بهدف وضع تصور عام حول الشكل المدني

لدولة سوريا، أكد المشاركون على الدستور الجديد لسوريا يضمن مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع المكونات واحترام حقوق الفرد في الترشح والانتخاب ودور البرلمان في منح الشرعية للحكومات وفصل السلطات والالتزام بحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ما أثار حفيظة المشاركين الكرد والمتمثلين بالمجلس الوطني الكردي، بالإضافة للشخصيات المستقلة وبعض ممثلي التنسيقيات الكردية ضمن هيئات المجلس الوطني السوري، وأدى لانسحابهم بسبب عدم ذكر أيّ بندٍ يتعلق بالمكون الكردي وخصوصيته القومية والسياسية، وآلية حل قضيته (21).

مؤتمر القاهرة

دعت جامعة الدول العربية، المعارضة السورية إلى ضرورة الاجتماع في القاهرة للخروج برؤيةٍ سياسية عامة، الدعوة جاءت بعد قرارٍ صدر لمجلس الجامعة العربية الذي انعقد في الدوحة على مستوى وزراء الخارجية العرب في 02-06-2012 لتوحيد المعارضة وتهيئتها لأيّ جولات حوارية مرتقبة مع النظام السوري (22). وذلك بحضور مجموعة من الدول العربية والإقليمية لتوحيد أهداف الحراك الجماهيري.

على إثرها، وجهت جامعة الدول العربية دعوات لجميع أقطاب المعارضة لحضور المؤتمر، توزعت المشاركة الكردية بين ثلاث فرق: المجلس الوطني الكردي العضو في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والأحزاب الكردية ضمن هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير والمتمثلة بحركة المجتمع الديمقراطي، بالإضافة للشخصيات الكردية المستقلة ضمن المجلس الوطني السوري.

ناقشت اللجنة التحضيرية مُسوّدة وثيقة العهد الوطني، لتكون أساسا لوضع دستورٍ جديد للبلاد، ووضع رؤية سياسية مشتركة لملامح المرحلة الانتقالية بدءاً من إسقاط النظام، لحين تشكيل حكومة انتقالية، تضمنت جميع مناحي الحياة المدنية وفق أسس المساواة والعدالة الاجتماعية واعتماد اللامركزية الإدارية لحكم سوريا دون التطرق لأيّ نص حول واقع التنوع القومي وحقوق تلك القوميات بصفتها جزءا من الشعب السوري (23).

أدى اتفاق المعارضة على وثيقة العهد الوطني ووثيقة المرحلة الانتقالية، لانسحاب الوفود الكردية المشاركة واعتراضها على نص الوثيقة والبيان الختامي للمؤتمر؛ بسبب تهميش المطالب الكردية في الدعوة إلى دولةٍ لامركزية "فيدرالية"، واختزال الحقوق الكردية (الدستورية، الثقافية) بحقوق المواطنة، واعتبار أن الحريات العامة ودولة المواطنة تضمن حقوق جميع الأقليات في المشاركة السياسية، جاء ذلك بخلاف ما كان قد اتُفِق عليه ضمن الحوارات التمهيدية لحين انعقاد المؤتمر (24).

مؤتمر لندن

طرحت المعارضة السورية، متمثلةً بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والهيئة العليا للمفاوضات، رؤيتها للحل السياسي ضمن وثيقة سُميت "الإطار التنفيذي للعملية السياسية" في 07-09-2016 والتي تتضمن مراحل الانتقال السياسي لحين تنفيذ القرار الأممي 2254 القاضي بحل النزاع في سوريا، بالإضافة لشرح رؤية المعارضة حول آلية تنفيذ الانتقال السياسي ضمن فترة زمنية محددة بـ 6 أشهر، وفق جدولٍ يوضّح آلية تنفيذ الطرفين لقرارات مجلس الأمن الهادف لوقف العنف والتنفيذ الفوري لقرارات جنيف المتضمن فك الحصار والسماح بوصول المساعدات

الإنسانية، وإطلاق سراح المعتقلين. من ثم توقيع الأطراف على وضع إطار دستوري جامع وتشكيل هيئة حكم انتقالي ووضع دستور جديد، وتقوم هيئة الحكم الانتقالية بتسيير أمور البلاد العسكرية والخدمية (25).

إلا أن المجلس الوطني الكردي والذي يعتبر من المكونات الرئيسة ضمن هيئات الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، أبدى عدم التزامه بوثيقة الإطار التنفيذي الصادر عن المعارضة، عبر التحفظ على عدد من النقاط الأساسية وفق بيان صادر عنه 2016-09-09، إذ كان الاعتراض الأساسي هو حول طرح اللامركزية الإدارية والتي جاءت كنسخةً من طرح النظام، وتجاهل الاعتراف بالحقوق القومية للمكونات والاعتراف بها دستورياً، واعتبار سوريا جزء من الوطن العربي الذي يلغي حقيقة التنوع القومي واعتماد الثقافة العربية والإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية يلغي دور المكونات في الحضارة السورية، وتجاهل اللغة الكردية عبر اعتماد الوثيقة للغة العربية لغة رسمية في البلاد (26).

الإدارةُ الذاتيّة ومجلس سوريا الديمقراطي ودعمها لحوار المكونات ضمن شمال وشرق سوريا

تعاني مكونات الإدارة الذاتية (العسكرية والإدارية والسياسية) من إقصاء في المحافل الدولية، لإيجاد حل للأزمة السورية، بدءاً من اجتماعات المعارضة والنظام في جنيف واللجنة الدستورية ولقاءات آستانة وسوتشي، وذلك بسبب الحظر التركي على مشاركتها.

من جانبها، لم تؤمّن قوات التحالف أي فرصة لحضور تلك المحافل بحكم الشراكة العسكرية بين الطرفين، تسعى الإدارة الذاتية إلى التسويق لتجربتها الإدارية والسياسية بعد تحقيقها نجاحات عسكرية، لا سيما في التصدي لتنظيم داعش، تتحكّم الإدارة الذاتية بأغلب موارد سوريا وبمساحة جغرافية تمثّل ثلث مساحة سوريا، ولكن كل تلك الإمكانيات؛ لم تمكّنها من مشاركة المعارضة في صناعة القرار.

تسعى الإدارة الذاتية من خلال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، توجيه رسائل تطمين للمعارضة، والعمل على ترطيب العلاقات، لكن ذلك لم يحقق نتائج فعلية تسعى الإدارة الذاتية لحلها.

دعا مجلس سوريا الديمقراطي (مسد) في 27-03-2020 لجلسات حوارية بين مكونات مناطق شمال وشرق سوريا "الحوار السوري - السوري" تحت شعار (نحو مؤتمر جامع لأبناء الجزيرة والفرات)، لمناقشة القضايا الخلافية وتعزيز دور المكونات في الحياة السياسية والمشاركة في الإدارة الذاتية والخروج بمجموعة من الرؤى المشتركة بين المدنيين في مناطق الإدارة الذاتية، قسمت اللقاءات لتتوزع على مختلف المناطق الإدارية وبحضور الإدارات المدنية السبع إلى ثلاث عشرة جلسة حوارية، تم مناقشة مختلف القضايا (المواطنة، التشاركية السياسية، دعم الإدارات المدنية، الدستور، تطوير العقد الاجتماعي والمحاكم، حقوق المكونات) (27).

سعى (مسد) إلى حل الخلافات والقضايا الإشكالية، بهدف كسب الشرعية الدولية، بعد المكاسب التي حققتها قوات سوريا الديمقراطية في المجال العسكري، وتسليط الضوء على تجربتها الإدارية؛ عبر حل خلافاتها مع أحزاب المجلس الوطني الكردي، وبقية المكونات في مناطقها، سعياً منها لتشكيل حالة سياسية إدارية عسكرية موحّدة

في عموم شمال وشرق سوريا، عبر الدعم المقدَّم من دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية الراعية الفعلية لتلك الحوارات.

اختُتِمت أعمال المؤتمر بتوصية لتغيير الاسم إلى (حوار أبناء الجزيرة والفرات) والخروج بحزمةٍ من التوصيات أكدت على سبعة عشر بند أساسي، منها التأكيد على وحدة الأراضي السورية والإقرار الدستوري بحقوق كافة المكونات والأقليات، والالتزام بالقرارات الدولية لحل الأزمة السورية، وضرورة إشراك مجلس سوريا الديمقراطي في كامل العملية السياسية (28).

رشّح المشاركون، لجنةً لمتابعة توصيات المؤتمر، عبر ثلاث لجان فرعية (لجنة الأمن والقضاء، لجنة الاقتصاد، لجنة الإدارات)، بصلاحياتٍ مطلقة لتنفيذ توصيات المؤتمر، لتذليل العقبات وإيجاد آلية لتنفيذ المخرجات التي أفضت عنها اللقاءات (29).

الخاتمة

شَهِدت أغلب الدول الساعية للتغيير الديمقراطي، مشاركة جميع المكونات في التّحوّل الديمقراطي عبر مشاركة جميع الأطراف، في حال إقصاء أيّ طرف؛ ستكون العملية الديمقراطية غير مكتملة، وبالتالي ستكون حالة التوتر السياسي وحتى العسكري قائمة، ولعل ما يقوم به النظام خير مثال بعد سنوات من الحرب أدت لنتائج كارثية على جميع الصعد.

لعبت القوى الدولية والإقليمية أدواراً في إطالة عمر الأزمة في سوريا من طرفي المعارضة والنظام، وانعكس ذلك سلباً على إيجاد فُرصٍ حقيقية للحلّ عبر المماطلة

وكسب الوقت، بالمقابل؛ كانت حظوظ الكرد السياسية سيئةً في التفاوض مع النظام والمعارضة لإيجاد حلٍ للقضية الكردية.

المشاركة الكردية بالتوازي مع مشاركة باقي المكونات المجتمعية والسياسية في العملية السياسية، ستكون في غاية الأهمية، وذلك مرهونٌ بحلّ الخلافات الكردية- الكردية، وتوافق المكونات المجتمعية في عموم مناطق الإدارة الذاتية، عبر إتاحة الفرصة للمشاركة الفعلية، نظراً لوجود عوامل قوة متمثّلة بالثروات والموارد الطبيعية والبشرية، إضافة للمساحة الجغرافية، ما يُشكّل ورقة ضغط على المعارضة والنظام.

مناطق شمال وشرق سوريا، تُعدُّ آمنةً نسبياً بعد القضاء على تنظيم داعش، ووجود قوات التحالف؛ يُعزّز من فُرَص المكونات للاستفادة منها بضرورة تأمين مظلّة سياسية لمواجهة أيّ عمليةٍ عسكرية من قبل النظام السوري أو تركيا.

المراجع:

(1) أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (aljazeera.net)

(2) قانون الأحزاب المنتظر في سوريا سيطرح على الاستفتاء العام لإقراره (alarabiya.net)

(3) النص الكامل لقانون الطوارئ في سوريا | زمان الوصل (zamanalwsl.net)

(4) الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا - جلسة حوار وطني حول المسالة الكردية في سوريا - الجزء الاول (ahewar.org)

(5) مسعود عكو - المشاركة الكردية في الانتخابات النيابية السورية : مسرحية كوميدية أم مهزلة سياسية؟ (ahewar.org)

(6) لماذا رفضت الأحزاب الكردية اللقاء مع الأسد عام 2011: استجابة للشارع أم لضغط أجهزة الأمن؟ - Rok Online (rok-online.co)

(7) فيصل يوسف - الطاولة المستديرة الثانية في دمشق حول القضية الكردية في سوريا (ahewar.org)

(8) كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بعد أدائه القسم رئيساً للجمهورية 17 07 2000 (youtube.com)

(9) ربيع دمشق - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

(10) فيصل يوسف - الطاولة المستديرة الثانية في دمشق حول القضية الكردية في سوريا (ahewar.org)

(11) الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا - ندوة سياسية في القامشلي يحضرها ممثلون عن معظم القوى السياسيةفي البلاد (ahewar.org)

(12) نص قرار مجلس الأمن رقم 1559 حول لبنان (aljazeera.net)

(13) الشراكة السورية الأورومتوسطية ومصالح نظام الأسد (orient-news.net)

(14) إعلان دمشق - المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام (syriainside.com)

(15) إعلان دمشق.. هل يصلح مدخلا للتغيير في سوريا؟ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (cihrs.org)

(16) عبدالله نور إمام - الشعب الكردي في سوريا وقضيته، في خطاب جبهة الخلاص الوطني (ahewar.org)

(17) جبهة الخلاص السورية تقرر الإنتقال إلى العمل الميداني بسوريا (youtube.com)

(18) خارطة الأحزاب السياسية الكردية بسوريا, أخبار (aawsat.com)

(19) نبذة: قوات وحدات حماية الشعب الكردي - BBC News عربي

(20) منذر خدام - الحلقة الرابعة عشرة: حراك الشعب السوري من الحلم بالتغيير إلى الكارثة (ahewar.org)

(21) مؤتمر المعارضة باسطنبول يقر "ميثاق مستقبل سوريا" والأكراد ينسحبون | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم | DW | 27.03.2012

(22) مؤتمر المعارضة السورية ينطلق في القاهرة الإثنين والثلاثاء المقبلين (almasryalyoum.com)

(23) ملف مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة 4-7-2012 (asharqalarabi.org.uk)

(24) تصريح من الكتلة الكوردية المنسحبة من مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة | جزيرتنا السورية - أقدام الطغاة تعبد الطريق أمام أقدام الغزاة أ.د: أحمد البرقاوي (wordpress.com)

(25) المعارضة السورية توضح رؤيتها للمرحلة الانتقالية - RT Arabic

(26) بيان من المجلس الوطني الكردي في سوريا حول اعلان وثيقة الاطار التنفيذي في مؤتمر لندن (yekiti-media.org)

(27) المحور الأول في الملتقى الحوار السوري - السوري بعنوان :سلة الدستور ومبادئ الدستور السوري الأساسية - مجلس سوريا الديمقراطية (m-syria-d.com)

(28) البيان الختامي للمؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات - مجلس سوريا الديمقراطية (m-syria-d.com)

(29) لجنة المتابعة بالمؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات: جملة قرارات ستتخذها الإدارة الذاتية قريباً - North press agency | وكالة نورث برس (npasyria.com)